

محضر
الاجتماع الأول
للمجلس الاستراتيجي للاقتصاد الرقمي
ليوم الجمعة 22 ماي 2015

أشرف السيد الحبيب الصيد، رئيس الحكومة، يوم الجمعة 22 ماي 2015، بقصر الحكومة بالقصبة على الاجتماع الأول للمجلس الاستراتيجي للاقتصاد الرقمي. وحضر المجلس السيدات والسادة :

- | | |
|--|----------------------|
| وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي | - ياسين إبراهيم |
| وزير الشؤون الاجتماعية | - أحمد عمار الينباغي |
| وزير التعليم العالي والبحث العلمي | - شهاب بون |
| وزير التكوين المهني والتشغيل | - زياد لعداري |
| وزير الصناعة والطاقة والمناجم | - زكرياء حمد |
| وزير التجارة | - رضا حول |
| وزير تكنولوجيايات الاتصال والاقتصاد الرقمي | - نعمان الفهري |
| الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف بالكتابة العامة للحكومة | - أحمد زروق |
| المستشار لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون الاقتصادية | - رضا بن مصباح |
| رئيسة الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية | - وداد بوشماوي |
| رئيس الجامعة الوطنية لتكنولوجيايات المعلومات والاتصال | - قيس السلامي |
| رئيس الغرفة الوطنية النقابية لشركات الخدمات والهندسة الإعلامية | - كريم أحراس |
| نائب رئيس الجامعة الوطنية لتكنولوجيايات المعلومات والاتصال ورئيس الغرفة الوطنية النقابية لدمجي شبكات الاتصال | - توفيق حليلة |
| عضو الجمعية التونسية للاتصالات والتكنولوجيا | - نائلة بن زينة |
| خبير في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال | - سامي الزاوي |
| خبير في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال | - مهدي حواص |

- عطف بالقاضي الجموسي مكلفة بمأمورية لدى رئيس الحكومة
- رؤوف مهني رئيس مشروع تونس الذكية
- أحمد بن حسين مكلف بمأمورية لدى وزير تكنولوجيايات الاتصال والاقتصاد الرقمي
- عبد الله بن عثمان مهندس أول في الشبكات بوزارة التكوين المهني والتشغيل

وافتح السيد الحبيب الصيد، رئيس الحكومة، ورئيس المجلس الاستراتيجي للاقتصاد الرقمي، أشغال المجلس بكلمة رحب فيها في البداية بالسيدات والسادة الحاضرين، مشيراً إلى أن استراتيجية الاقتصاد الرقمي تعد ثمرة عمل تشاركي بين الفاعلين في القطاعين العام والخاص المعنيين بالتكنولوجيايات الحديثة والاقتصاد الرقمي على أساس رؤية واضحة لجعل تكنولوجيا الاتصال إحدى الأسس والدعامات الرئيسية للاقتصاد الوطني بما تقدمه من قيمة مضافة عالية لباقي الفاعلين الاقتصاديين والإدارة العامة على حد سواء فضلاً عن دورها كقاطرة للتنمية البشرية.

وبين السيد رئيس الحكومة أن مواجهة الرهان المتمثل في جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصال رافداً هاماً للتطور الاقتصادي والاجتماعي، يبقى رهين وضع أهداف طموحة وتحديد الأولويات وضبط الإجراءات المصاحبة مواكبة للتغيرات وتعهد البرامج بالمتابعة والتقييم وذلك بتظافر جهود كل الأطراف.

كما دعا السيد رئيس الحكومة إلى الحرص على ضمان انصهار برنامج "تونس الرقمية 2018" في إطار فترة المخطط الخماسي للتنمية (2016 - 2020) ضماناً لتناسق الاستراتيجية وانسجامها في إطار الخطة التنموية لتونس.

ثم أحال الكلمة إلى السيد نعمان الفهري، وزير تكنولوجيايات الاتصال والاقتصاد الرقمي، الذي قدم العرض التالي :

تم إحداث المجلس الاستراتيجي للاقتصاد الرقمي بمقتضى الأمر عدد 4151 لسنة 2014 المؤرخ في 3 نوفمبر 2014 ليتولى الإشراف على وضع الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الرقمي ومتابعة تنفيذها.

كما ضبط الأمر مهام المجلس المتمثلة في:

- المصادقة على الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الرقمي وعلى المقترحات الرامية إلى تحيينها وتطويرها.
- متابعة تنفيذ الاستراتيجية وتقييمها.
- توفير الدعم اللازم لإنجاح تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الرقمي.
- تقديم التوجيهات والتوصيات اللازمة قصد تطوير الاستراتيجية وضبط طرق تنفيذها.
- النظر في كافة المشاريع والمبادرات العمومية والخاصة التي من شأنها تطوير الاقتصاد الرقمي وتنميته.

ويرأس رئيس الحكومة المجلس الاستراتيجي للاقتصاد الرقمي، الذي تتميز تركيبته بالتناصف بين القطاع العام والقطاع الخاص، وذلك على النحو التالي :

- رئيس الحكومة أو من ينوبه (رئيس المجلس)
- وزير تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي
- وزير المالية
- وزير الشؤون الاجتماعية
- وزير التعليم العالي والبحث العلمي
- وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي
- وزير الصناعة والطاقة والمناجم
- وزير التكوين المهني والتشغيل
- وزير التجارة
- أربعة ممثلين عن الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية
- ممثلين اثنين عن الجمعية التونسية للاتصال والتكنولوجيا (TACT)
- ثلاثة خبراء في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال

وستتم إضافة وزير التربية إلى عضوية هذا المجلس.

كما نصّ الأمر المذكور على إحداث لجنة قيادة تتولى تنسيق صياغة الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الرقمي وتحيينها والسهل على حسن تنفيذ الاستراتيجية والمشاريع المدرجة في إطارها، وكل مهمة أخرى تتدرج ضمن مشمولاتها ويكلفها بها المجلس الاستراتيجي.

وتتتركب لجنة القيادة من:

- وزير تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي (رئيس اللجنة)
- ممثل عن وزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي
- ممثلين عن الوزارات المعنية
- مكتب الإشراف على البرنامج
- 4 ممثلين عن القطاع الخاص

كما أحدثت الوزارة مكتبا للإشراف على مشروع "تونس الرقمية 2018"، يتولى متابعة تجسيم المشاريع وإنجازها، بما يضمن نجاحها.

ومن حيث المحتوى، يهدف المخطط الوطني الاستراتيجي إلى جعل تونس مرجعا دوليا رقميا، ومن تكنولوجيات المعلومات والاتصال رافدا هاما للتطور الاجتماعي والاقتصادي، عبر جملة من المحاور الاستراتيجية، تشمل :

- ضمان الاندماج الاجتماعي والحدّ من الفجوة الرقمية عبر نفاذ أفضل للمعلومة والمعرفة ودمقرطة تجهيزات النفاذ وتعميم الاستفادة من السعة العالية جدًا.
- نشر الثقافة الرقمية عبر تعميم استعمالات تكنولوجيات المعلومات والاتصال في المسارات التعليمية ورقمنة المحتويات البيداغوجية.
- التوجه نحو إدارة إلكترونية في خدمة المواطن (منصفة وشفافة وسلسة وفاعلة).
- تقليص البطالة وخلق مواطن شغل في المجال الرقمي وفي نقل الخدمات خارج بلد المنشأ، والمساعدة على بعث مؤسسات وطنية متميّزة (Champions nationaux) ومساندتها.
- مساندة خلق القيمة المضافة كأساس لاستمرارية الهياكل ودوام مواطن الشغل فيها، عبر تشجيع بعث المشاريع ودفع التجديد.
- تطوير تنافسية المؤسسات في مختلف المجالات عبر حفز الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتموقع ضمن الاقتصاد الرقمي.
- تأمين مرور تونس إلى الكل الرقمي (Le tout numérique) عبر وضع إطار تربيبي وانتهاج حوكمة رشيدة وإرساء مناخ ثقة رقمية ملائم.

وتهدف التوجهات الاستراتيجية للمخطط إلى ما يلي :

❖ في مستوى التنمية الاقتصادية:

➤ الترفيع في القيمة المضافة للقطاع من 4150 م.د سنة 2014 إلى 13500 م.د سنة 2018.

➤ الترفيع في صادرات القطاع من 950 م.د سنة 2014 إلى 4500 م.د سنة 2018.

➤ الترفيع في الإحداثيات السنوية لمواطن الشغل من 7500 سنويا سنة 2014 إلى 25000 سنويا سنة 2018، بما يسمح بتوفير 80000 موطن شغل مع نهاية المخطط.

❖ في مستوى التنمية الاجتماعية:

➤ الترفيع في نسبة العائلات المرتبطة بالإنترنت من 5/1 سنة 2014 إلى 5/3 سنة 2018.

➤ الترفيع في نسبة النفاذ إلى السعة العالية عبر الجوّال من 8.9 % سنة 2014 إلى 50 % سنة 2018.

❖ في مستوى التصنيف الدولي:

➤ تطوير موقع تونس في إطار تهيوّ شبكات الأنترنت من المرتبة 87 عالميا و4 إفريقيا و8 عربيا سنة 2014 إلى المرتبة 40 عالميا والأولى إفريقيا والرابعة عربيا سنة 2018.

ويتضمن مشروع "تونس الرقمية 2018" ستة محاور استراتيجية تحتوي على 31 مبادرة، وذلك وفقا لما يلي :

1. البنية التحتية:

➤ المبادرة 1.1 : جعل النفاذ إلى السعة العالية ممكنا بنسبة 100% بالنسبة إلى البريد والمراكز الثقافية والمؤسسات التربوية والصحية وغيرها من المؤسسات.

➤ المبادرة 2.1 : جعل النفاذ إلى السعة العالية ممكنا بنسبة 100 % بالنسبة إلى العائلات عبر مختلف التكنولوجيات.

➤ المبادرة 3.1 : نشر السعة العالية جدا.

➤ المبادرة 4.1 : تجميع البنية التحتية لاتصالات تونس.

➤ المبادرة 5.1 : تحسين المنافسة والنفاذ إلى البنى التحتية للحوسبة السحابية المحلية.

➤ المبادرة 6.1 : وضع إطار للتكنولوجيا الخضراء والتعريف بها.

المبادرة 7.1 : تطوير المؤسسات المحلية المتميزة في مجال الصناعة الرقمية حول خدمات البنية التحتية على الصعيد الإقليمي.

2. الأعمال الإلكترونية:

- المبادرة 1.2 : تيسير عملية الاستخلاص على الخط.
- المبادرة 2.2 : تطوير الصحة الإلكترونية والسياحة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية والخدمات اللوجستية الإلكترونية والتعريف بها.
- المبادرة 3.2 : تحسين آليات التمويل بالنسبة إلى التجديد في القطاعين العام والخاص.
- المبادرة 4.2 : المواطن الإلكتروني، تطوير خدمات إدارية إلكترونية وجعل استعمالها ضروريا.
- المبادرة 5.2 : الثقافة الإلكترونية - تطوير محتوى ثقافي رقمي.

3. الاستعمالات :

- المبادرة 1.3 : التعليم الإلكتروني - النفاذ والتجهيزات والمحتوى الرقمي لكافة التلاميذ والطلبة والأساتذة.
- المبادرة 2.3 : وضع مرصد وطني رقمي.
- المبادرة 3.3 : وضع آليات التحفيز والتعريف بالنفاذ واستعمال الرقمي لدى المواطن.

4. التجديد:

- المبادرة 1.4 : إعادة خلق.
- المبادرة 2.4 : تحسين آليات التمويل في مجال التجديد في القطاع العام والخاص.
- المبادرة 3.4 : وضع علامة للتجديد الرقمي.
- المبادرة 4.4 : تجربة التجديد في الإدارة العمومية.
- المبادرة 5.4 : التعريف بثقافة التجديد الرقمي.
- المبادرة 6.4 : وضع مكتب خاص بالتجديد.

5. الإدارة الإلكترونية:

- المبادرة 1.5 : تطوير الرقمي في الإدارة وترويجه.
- المبادرة 2.5 : تطوير الكفاءات واستعمالات الرقمي في الإدارة.
- المبادرة 3.5 : تطوير الخدمات على الخط للمعاملات وتوجيهها للمواطن.
- المبادرة 4.5 : تشجيع الأشخاص المعنويين على استعمال الخدمات على الخط للمعاملات.

6. نقل الخدمات خارج بلد المنشأ:

- ◀ المبادرة 1.6 : تحديد المجالات الرائدة وتموقع تونس.
- ◀ المبادرة 2.6 : الترويج لتونس بالتعريف بها على الصعيدين الوطني والدولي.
- ◀ المبادرة 3.6 : تحسيس الشركاء والمشغلين الاقتصاديين التونسيين.
- ◀ المبادرة 4.6 : تطوير البنية التحتية في مجال نقل الخدمات خارج بلد المنشأ.
- ◀ المبادرة 5.6 : أقامة الإطار القانوني.
- ◀ المبادرة 6.6 : تطوير الكفاءات.

ثم افتتح السيد رئيس الحكومة باب النقاش، فكانت التدخلات بالخصوص كما يلي :

أشادت السيدة وداد بوشماوي، رئيسة الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، باستجابة السيد رئيس الحكومة لمقترح منظماتها باعتماد الاقتصاد الرقمي ضمن تسمية الوزارة المشرفة على القطاع بما يعطيها صبغة أفقية في مهامها تمكّن من القيام بمشاريع وبرامج تطويرية لمختلف القطاعات التنموية، وذلك على غرار التوجه الذي اعتمدته أغلبية الدول المتقدمة في المجال.

كما ثمنت طريقة العمل التشاركية بين القطاعين العام والخاص على مدى ثلاث سنوات، والتي أسفرت عن تكوين هذا المجلس الاستراتيجي الذي يتولى التخطيط والبرمجة للمشاريع المستقبلية، موضحة أن منظماتها تعتبر قوة دفع واقتراح، وهو ما سيتجسم في مناقشة مشروع قانون الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

وبيّنت أن برنامج "تونس الرقمية 2018" يتضمن تحديات كبرى خاصة في مستوى التشغيل، داعية إلى تدقيق مساهمة كل من القطاع العام والقطاع الخاص في هذا المجال، والتنسيق مع وزارتي التعليم العالي والبحث العلمي والتكوين المهني والتشغيل لتوفير الحاجيات من الكفاءات واليد العاملة وفق متطلبات السوق.

وأضافت أنّ دورية انعقاد المجلس كل ستة أشهر لا تتلاءم مع طبيعة القطاع الرقمي الذي يتميز بتطوره المتسارع، خاصة أنّ تونس سجلت تأخيرا ملحوظا خلال السنوات الماضية في هذا المجال وفق الترتيب المعتمد لدى المنظمات العالمية المختصة.

وختمت تدخلها بتثمين الإجراء المتعلق بإصدار البطاقة التكنولوجية الدولية التي ستمكّن الشباب التونسي من التألق على الصعيد الدولي وستساهم في بعث المؤسسات المبتكرة وفي تدعيم التشغيلية.

وأكد السيد قيس السلامي، رئيس الجامعة الوطنية لتكنولوجيات المعلومات والاتصال، على أهمية الدور المنوط بعهدة المجلس الاستراتيجي للاقتصاد الرقمي الذي يعتبر نتيجة لعمل تشاركي بين القطاعين العام والخاص على مدى ثلاث سنوات وانطلاقة لحضائر ضخمة من المشاريع والبرامج لبناء تونس الرقمية.

وأوضح أن الصبغة الأفقية للمجال الرقمي تستوجب ضمان ملاءمة كافة المشاريع الرقمية لمختلف القطاعات التنموية مع هذا المخطط الاستراتيجي في إطار حوكمة موحدة، سواء في مستوى مسؤول أنظمة المعلومات للحكومة (DSI de l'Etat) أو من خلال هياكل الوزارة المشرفة على الاقتصاد الرقمي.

وبيّن أن التحدي المطروح، من جهة، وخصوصية الاقتصاد الرقمي المتّسم بتسارع نسق تطوّره، من جهة أخرى، يستوجب اعتماد آليات تنفيذ استثنائية ومرنة للمشاريع المقرّرة وتفاذي منظومة الصفقات العمومية، مشيراً في هذا الخصوص، إلى توفر إطار قانوني للشراكة بين القطاعين العام والخاص في المجال الرقمي، يتعين تفعيله وتطويره، بما يضمن السرعة في إنجاز الـ 64 مشروعاً المحددة وضمان حسن تنفيذها ومتابعتها.

وأكد السيد ياسين إبراهيم، وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، على ضرورة تدقيق البرنامج التنفيذي للمخطط الاستراتيجي "تونس الرقمية 2018" وتوضيح التزامات كل من القطاع العام والقطاع الخاص، على غرار ما هو معتمد بالوثيقة التوجيهية للمخطط التنموي.

واقترح أن تشمل "تونس الرقمية 2018" مشاريع في مجالات الطاقة واللوغستيك، التي تعدّ من المجالات الحيوية خاصة خلال الفترة القادمة، إلى جانب مجال قواعد البيانات وما يوفره من معطيات وإحصائيات ذات فائدة لمختلف القطاعات.

وأكد على ضرورة أن يبرز برنامج "تونس الرقمية 2018" المشاريع الموجهة للجهات الداخلية في مستوى البنية التحتية الرقمية والاستعمالات.

وأوضح السيد كريم أحراس، رئيس الغرفة الوطنية النقابية لشركات الخدمات والهندسة الإعلامية، أنّ تنفيذ البرامج والمشاريع يعد من المعوقات الرئيسية التي تواجه الاستراتيجيات والخطط التنموية، فالعديد من الاستراتيجيات والخطط المتميزة بمحتواها تواجه إشكاليات حقيقية عندما تدخل مرحلة التنفيذ الفعلي سواء لتعقد الإجراءات أو لقلّة

مرونة النصوص التشريعية والترتيبية مما يحول دون إنجازها والاستفادة منها، خاصة أن عامل الوقت بالنسبة إلى هذا القطاع له أهمية قصوى في مسابقة التطورات التكنولوجية، مبيّنا أن المنظمة اقترحت بعد الثورة عددا من المشاريع ذات الطاقة التشغيلية المرتفعة، على غرار رقمنة الخرائط (5000 موطن شغل) ورقمنة التراث الثقافي (3000 موطن شغل) والخدمات الإلكترونية للمواطن (3000 موطن شغل).

وبين أن المحاور الستة للمخطط الوطني الاستراتيجي التي تم إقرارها وفق مسار تشاركي انطلق بملتقى طبرقة مرورا بملتقى قربة، وهي محاور مترابطة في ما بينها، يتعين العمل على تنفيذها وفق نظرة متكاملة.

وأفاد السيد توفيق حليلة، نائب رئيس الجامعة الوطنية لتكنولوجيات المعلومات والاتصال ورئيس الغرفة الوطنية النقابية لمجهزي معدات الاتصالات، بأن انعقاد هذا الاجتماع يمثل رسالة إيجابية تعكس الدعم السياسي للقطاع الرقمي والحرص على جعله رافدا للنمو الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما يجب الاستفادة منه، خاصة أن عددا من المشاريع، على غرار تركيز السعة العالية جدًا تتطلب تدخل عديد الوزارات المعنية بالتشريع والتكوين والتعليم وأيضا تصدير المعارف في مجال تصميم الألياف البصرية وتوفير الدعم البنكي لذلك.

كما أكد على ضرورة الاستفادة من التجارب السابقة لبعض الدول في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال، وذلك بإقرار مبدأ المعوضة (compensation) عبر تحديد نسبة مائوية من مبلغ الصفقات التي تنزود بها تونس في ميدان التكنولوجيا من دول أو مؤسسات عالمية يتم بمقتضاها قبول هؤلاء لخدمات وتجهيزات تونسية في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

وأبرزت السيدة نائلة بن زينة، عضو الجمعية التونسية للاتصالات والتكنولوجيا، اقتران التطور الاقتصادي والاجتماعي بمجال الاقتصاد الرقمي وأهمية الرسالة الواجب تبليغها في الرهان على التطور التكنولوجي والمعرفي كرافد هام للنمو، مشددة على أهمية الصورة التي يجب أن تكون لتونس كوجهة رقمية مميزة، وهو ما يتطلب التركيز على مجالين أو ثلاثة مجالات كأقصى تقدير لتكون رمز تونس بالخارج، مبيّنة أنه يمكن في هذا الاتجاه الاستثمار في مجال قواعد البيانات والحوسبة السحابية والتجديد، وهي مجالات، بالإضافة إلى دورها في إشعاع تونس على الصعيد الخارجي، ستساهم في جعل المدن التونسية مدن ذكية.

وأكدت على ضرورة إيلاء متابعة المشاريع وتقييمها الأهمية اللازمة ووضع مؤشرات ذات دلالة مع الانطلاق بعدد محدد منها ذو أولوية.

وأوضح السيد مهدي حواص، الخبير في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال، أنّ الإشكال الأساسي الذي يعوق تنفيذ المشاريع يتمثل في آليات التنفيذ التي لا تتماشى مع خصوصيات القطاع الرقمي.

وأكد على ضرورة الاستثمار في قطاع المعرفة وتوفير كفاءات بشرية من خريجي التعليم العالي وأيضاً التكوين المهني وإيجاد التمويل في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

واقترح الانطلاق بالمشاريع الكبرى في القطاع العمومي وجعل الإدارة رافداً للمشاريع الرقمية، ودمج برامج المؤسسات الصغرى في مشاريع كبرى مهيكلّة والعمل على تنفيذها بالسرعة المطلوبة باعتبار أهمية عامل الوقت في المجال الرقمي.

وأفاد السيد سامي الزاوي، الخبير في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال، بأنّ أولويات الاقتصاد الرقمي في تونس تتمثل في الحوكمة وتغيير آليات عمل الإدارة واللامركزية ودعم الشفافية لتفادي تعطيل المشاريع وأخيراً التسويق لتونس كبلد ذكي (Pays Smart).

ودعا إلى ضرورة إطلاق مشاريع نموذجية، في ميادين الصحة والصناعة والتكوين وغيرها من المجالات، يمكن استكمالها خلال سنة 2015 والترويج لذلك.

كما اقترح جعل الاقتصاد الرقمي بالمعنى الشامل للكلمة أحد خمس أولويات الحكومة، باعتبار دوره في مساندة المشاريع الكبرى، على غرار الإصلاح الإداري واللامركزية والشفافية ومقاومة الفساد.

وأبرز السيد رؤوف مهني، رئيس مشروع تونس الذكية، أنّ مجال نقل الخدمات خارج بلد المنشأ (Offshoring) يعتبر فرصة هامة لتونس لجذب الاستثمارات وخلق مواطن الشغل في المجالات ذات القيمة المضافة، مشيراً بدوره إلى العوائق أمام تنفيذ المشاريع الرقمية والتي تمت إثارتها، ومن أهمها عدم تلاؤم شهادات التكوين المهني والتعليم العالي مع حاجيات السوق.

وأكد على ضرورة عدم الاقتصار على بعث عدد من الأقطاب التكنولوجية وإنما اعتبار كل تونس قطبا تكنولوجيا، بما يسهم في تحقيق التنمية الجهوية وتكافؤ الفرص بين مختلف المناطق.

وأفاد السيد أحمد عمار الينباغي، وزير الشؤون الاجتماعية، بأنّ تونس مقبلة على إصلاحات كبرى تتطلب تجسيم مشاريع هامة يمكن تنفيذها في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

وبيّن أن مشروع "تونس الرقمية 2018" يتضمن عددا من المشاريع في المجال الاجتماعي، على غرار مراجعة سجلّ العائلات المعوزة ومحدودة الدخل والتأمين على المرض والمعرف الاجتماعي الوحيد لتصويب الدعم نحو مستحقيه وغيرها من البرامج.

وبيّن السيد شهاب بودن، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، أنّ المشاريع المنصوص عليها تقوم على مبدأ الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، وأنّ الإدارة التونسية تحتاج إلى برنامج شامل لتركيز أنظمة معلوماتية ونظام إدارة رقمية، داعيا إلى ضرورة توفير تكوين لإطارات الوزارات والمؤسسات العمومية في هذا المجال وتدعيمها بعدد كاف من المختصين في مجال المعلوماتية، التي يصعب استقطابها باعتبار الفارق في قيمة التأجير بين القطاع العام والقطاع الخاص وأيضا مقارنة بالعروض الخارجية.

كما أشار إلى الإشكال القائم بخصوص عدم توفر التكوين الأكاديمي المناسب واللازم لعدد من المشاريع والبرامج، على غرار التصرف في قواعد البيانات الضخمة (Big data) والحوسبة السحابية، بسبب النقص في التشاور بين المؤسسة الاقتصادية وهيكل التعليم العالي، داعيا في هذا المجال إلى تعزيز مسارات التكوين ذات البناء المشترك التي يتم تحديدها وضبط برامجها بالتنسيق بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية، ويتم التكوين فيها بصفة موازية بين الفضاء الجامعي والمؤسسة، وهو ما أنتج تشغيلية عالية واندماج كامل لخريجي التعليم العالي في محيطهم المهني.

وأفاد السيد زكرياء حمد، وزير الصناعة والطاقة والمناجم، بأنّ الوزارة وضعت أيضا استراتيجية وطنية للقطاعات التي تشرف عليها، إلا أنّ الإشكال يبقى دائما في التطبيق.

ودعا إلى التعمق في المبادرات التي تضمنتها "تونس الرقمية 2018" وتحديد كيفية تطبيقها وتحديد التزامات كل من القطاع العام والقطاع الخاص عبر مؤشرات يتم ضبطها ومتابعة تجسيدها بصفة دورية.

وأكد السيد زياد لعذاري، وزير التكوين المهني والتشغيل، على أنّ الغاية من المخطط الوطني الاستراتيجي تتمثل في تطوير الجهاز الإداري وخلق مواطن شغل.

وأوضح أنّ دولا إفريقية قامت بمضاعفة قيمة مواردها الجبائية بفضل رقمنة البيانات واعتماد نظام معلومات مندمج.

واعتبر أنّ الإدارة باستثمارها في التكنولوجيا الرقمية تتمكن في الوقت ذاته من تطوير أدائها وتخلق فرص استثمار وتساهم في التشغيل.

ودعا إلى استثمار الدولة لمئات الآلاف من العاطلين عن العمل من خلال تطوير القطاعات التي تتطلب توفر الكفاءات المتكوّنة، سواء بالنسبة إلى خريجي التعليم العالي في المرحلة المقبلة وأيضا بالنسبة إلى المخزون من طالبي الشغل.

وأوضح السيد رضا لحول، وزير التجارة، أنه بالإضافة إلى النقص في الموارد البشرية المختصة في المجال الرقمي، يبقى الإشكال قائما أيضا في مستوى النصوص القانونية والترتيبية، حيث أقرت الوزارة في مجال التجارة الإلكترونية ثلاثة مشاريع كبرى من شأنها أن تحقق نقلة نوعية، إلا أنها تبقى في حاجة إلى تطوير المشاريع المعتمدة، وهو ما يعدّ اليوم ضرورة ملحة.

وساند السيد رضا بن مصباح، المستشار لدى رئيس الحكومة المكلف بالملفات الاقتصادية، التوجه بأنّ الإجراءات التقليدية للإنجاز تثير إشكالا وتعوق تقدم تنفيذ المشاريع.

وأفاد بأنّ سعي الحكومة لدفع المشاريع الكبرى المعطلة سيساهم في تنشيط الحركة الاقتصادية، داعيا في هذا الإطار إلى إدراج كبرى المشاريع الرقمية المعطلة والعمل على التقدم فيها ضمن أولويات عمل الحكومة للمرحلة المقبلة.

كما أكد على أهمية نقل الخدمات خارج بلد المنشأ في تدفق الاستثمارات وتوفير مواطن الشغل، خاصة لفائدة حاملي الشهادات الجامعية، حيث يتعيّن التركيز في هذا المجال

على الترويج لصورة تونس وتوفير الموارد البشرية المتخصصة وتيسير إجراءات التمويل، بما يسمح بتطوير جاذبية القطاع وإيجاد فرص شراكة في المستوى الدولي.

وفي إطار رده على الملاحظات المثارة، أفاد السيد نعمان الفهري، وزير تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي، بأن الإشكال الحقيقي أمام تطوير القطاع الرقمي بتونس يتمثل في سبل الحوكمة المعتمدة، حيث أن الوزارة ليست مطلّعة على غالبية المشاريع الرقمية في باقي القطاعات، ممّا يفقدها التجانس في ما بينها ولا يسمح بتثمين موارد المالية العمومية المتوفرة في ظل غياب رؤية متكاملة في وضعها.

وأشار، على سبيل المثال، إلى أن مشروع تطوير خدمات الصندوق الوطني للتأمين على المرض يمكن تجسيمة بالشراكة مع القطاع الخاص الذي يتولى الاستثمار في المشروع ويحصل على قيمة معينة يتم الاتفاق في شأنها مقابل كل عملية تنجز لفائدة الحريف.

كما تطرق إلى توجه الوزارة بخصوص ترشيد الاقتناءات في مجال الخوادم (Serveurs) والتوجه أكثر نحو اقتناء الخدمات المقدمة وما يوفره ذلك من امتيازات في مستوى نوعية الخدمات المقدمة واستمراريتها وكلفتها.

وبين أنّ نجاح تونس في مسار التحول الرقمي يتطلب تنفيذ على الأقل ثلاثة مشاريع ضخمة ومهيكلّة تتمثل في ربط كافة الأسر التونسية بالسعة العالية جدّا، ورقمنة المؤسسات التعليمية في مستوى توفير التجهيزات والخدمات والمحتويات، وأيضا التوجه نحو إدارة دون ورق في مستوى المعاملات بين الإدارات في ما بينها وفي علاقتها بالمواطن.

كما أوضح أن المبادرات التي تضمنها برنامج "تونس الرقمية 2018" تم تقسيمها إلى 64 مشروعا وتحديد كلفتها وسبل تمويلها والتزامات الأطراف المعنية بها وآجال تنفيذها.

ودعا إلى انتهاج حوكمة مشتركة للمشاريع في مجال الإدارة الإلكترونية بين وزارته والكتابة العامة للحكومة.

وبخصوص تركيبة المجلس الاستراتيجي للاقتصاد الرقمي، اقترح إضافة وزير الداخلية، مع مراعاة التركيبة التناسفية بين القطاع العام والقطاع الخاص. وأيد في ذلك أعضاء المجلس باعتبار أهمية الرقمنة في مجال السلامة وفي تطوير خدمات الجماعات المحلية والجهوية.

وإثر ذلك، اختتم السيد رئيس الحكومة أشغال المجلس، مجدداً شكره إلى كل الحاضرين، ومؤكداً على أهمية دفع الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتموقع ضمن الاقتصاد الرقمي في إطار تنسيق محكم بين القطاعين العام والخاص ووفق أولويات كفيلة بتحقيق التحول الرقمي المنشود.

وقد أوصى المجلس بما يلي:

1. المصادقة على المخطط الوطني الاستراتيجي لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال "تونس الرقمية 2018"، وآليات حوكمته.
2. ربط استراتيجية "تونس الرقمية 2018" بالمخطط الخماسي للتنمية من حيث فترة الإنجاز (2016 - 2020).
3. إضافة وزيري التربية والداخلية إلى تركيبة المجلس الاستراتيجي للاقتصاد الرقمي ، مع مراعاة خصوصية التركيبة التناصفية للمجلس بين القطاع العام والقطاع الخاص.
4. إقرار دورية اجتماع المجلس مرة كل ثلاثة أشهر، ودورية شهرية لاجتماع لجنة قيادة البرنامج.
5. الإعلان عن عدد من المشاريع في ظرف 15 يوما يتم الانطلاق في تنفيذها والتقدم فيها قبل موعد الاجتماع الثاني للمجلس الاستراتيجي.
6. عقد الاجتماع الثاني للمجلس الاستراتيجي للاقتصاد الرقمي في بداية شهر سبتمبر 2015.

وبذلك أنهى المجلس أعماله ورفعت الجلسة.

رئيس الحكومة
الحبيب الصيد